

المستخلص

توفر انظمة التي يتميز بها التحكيم التجاري إمكانية اختيار القواعد المطبقة على نزاعات الأطراف لاسيما من قبل من يفصل بالنزاع، وليس كما هو معتاد بفرضها بقوة القانون او بإرادة الأطراف، فيقوم المحكم باختيار القواعد الاصلح للنزاع لأجل تحقيق اعتبارات العدالة و الانصاف، ولكن في ظل غياب التنظيم القانوني الواضح الذي يسير عليه المحكم في عمله، يحصل اللبس في فهم فحوى نظام هذا النوع من التحكيم، و يؤدي لاجتهاد بتنظيم أحكامه تحت ذريعة الرجوع للقواعد العامة، مما يؤثر سلبا في دور المحكم بالصلح في الفصل بالنزاع.

فنسعى في هذه الدراسة للوقوف على أهم معوقات و مشاكل نظام التحكيم بالصلح، وايجاد القواعد الملائمة لتنظيمه، و كي نحقق هذه الاهداف، فقد قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين: الفصل الأول بحثنا فيه الفكرة العامة لنظام التفويض بالصلح بالتحكيم التجاري، وقد توضح موقع هذا النظام من بين الوسائل الاخرى لفض النزاعات التجارية، والفصل الثاني تناولنا دراسة الأحكام المنظمة للسلطة الواسعة التي يتمتع بها المحكم لأجل تحقيق اعتبارات العدالة، و بعد الخوض بدراسة هذا الموضوع اتضح أنّ التحكيم بالصلح أو التحكيم المطلق أضحي كأداة لجعل اختيار القواعد الموضوعية المطبقة على النزاعات التجارية الدولية، يكون بعيداً من تعسف قواعد تنازع القوانين الجامدة، التي تؤدي لنتائج غير محسوبة أو متوقعة للأطراف، وأيضا لإبعاد تدخل الأطراف باختيار القانون بالذات اذا كانوا من غير المتخصصين بالجانب القانوني، واختيارهم قواعد غير مدروسة فتعوق عمل المحكم.